# الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩

للدكتور : على محمد محمد بركات

كلية التربية ـ جامعة المنصورة

من الصعب وضع تعريف نهائى للفلاحين وخاصة أولئك الذين يمتلكون منهم أرضاً . وإذا جاز وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب مقياسين هما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث تختفى الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم فى زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا فى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين .

وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة وهى ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين إلا تملك أرضاً ولا عمل لها سوى الزراعة ويمكن أن نميز داخل هذه الشريحة بين عمال الزراعة وصغار المستأجرين .

وعلى هذا يمكن تعريف طبقة الفلاحين بأنها الفئة الاجتماعية التى لا عمل

لها سوى الزراعة ولا تحتاج فى أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى فى ذلك الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية يعقوب أرتين فان محمد على وزع الأرض على الفلاحين فى مساحة تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة . غير أنه ما كاد ينتهى عصر إسماعيل حتى كان هناك من الفلاحين من يملك أقل من قيراط ( $\frac{1}{24}$ من الفدان ) وأصبح التفاوت واضحاً فى توزيع الملكية فى القرية الواحدة . ففى قرية العرابة المدفونة ١٨٦٨ كان هناك ٢٨ مالكا . مجموع ملكيتهم

س ط ف

١٦١٦ فدان يقابلهم ٢٨ من الفلاحين مجموع ملكيتهم ١٦ ٨ ١ من بينهم ثلاثة يملك الواحد منهم ٤ أسهم ( سدس قيراط )[1] . فما هى العوامل التى أدت إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم بهذه الصورة ؟ الحقيقة البارزة فى توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد على وحتى الثورة العرابية هى أن الفلاحين قد تعرضوا لعملية افقار مستمر ساهمت فيها مجموعة عوامل منها :

١ — ان التشريعات التى حكمت تطور الملكية تمت لغير مصلحة صغار الفلاحين .

٢ — ان قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية ( أراضى الأبعاديات والجفالك التى فرض عليها العشر ١٨٥٤ ) تم على حساب أراضى الفلاحين .

٣ — ان نظام العهد الذى نشأ فى نهاية عهد محمد على تكفل بإنتزاع الجزء الأكبر من أراضى الفلاحين .

٤ — الضرائب المتزايدة وما نتج عنها من ظواهر تسببت فى إنتزاع الجزء الأكبر من أراضى الفلاحين .

وفيما يلى نفصل الحديث عن هذه العوامل وأثر كل منها .

## ١ ــ تطور الملكية من خلال التشريعات وأثره على أراضى الفلاحين :

الحقيقة البارزة فى تطور تشريعات الملكية أنها تمت لغير مصلحة الفلاحين الذين أدت هذه التشريعات الى تجريدهم من بعض أراضيهم وتم ذلك عن طريقين :

(ا) إعطاء حقوق للدائنين المرتهنين ومعظمهم من الأجانب تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المـــدين ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التى صدرت إبتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) فقد كان أول حق أعطته هذه اللائحة للفلاح هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجيل الأرض المرهونة فى دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تنطق بالمحاباة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض التى استهانت هذه اللائحة بحقوقهم .

فى البند الثامن أجازت اللائحة رهن الأرض الخراجية لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التـكليف باسم الذى أخذ الأطيان بالمناوقة (الرهن) أما الأراضى التى مضى على رهنها خمسة عشر عاما فهذه تصبح من حق الدائنين المرتهنين إذا كان الدائن لا يزال واضعاً اليد عليها . وفرقت هذه اللائحة فى هذا البند بين الدائن المرتهن وبين المدين الراهن إذا توفى أحداهما بدون وريث وآلت حقوق أى منهما لبيت المـال ، فإذا كان الراهن توفى عن بيت المـال فتبقى الأطيان فى حيازة واضع اليد ( الدائن المرتهن ) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أى أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد حق رهن إلى حق كامل فى الإنتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفى الدائن المرتهن عن بيت المـال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين وألا يعاد رهن الأرض

لشخص آخر ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن وإذا لم يوجد راغب فى إرتهان الأرض فإنها تعود لبيت المال[٢] .

وعند صدور القانون المدنى المختلط واصل حماية الدائن المرتهن فقرر ( بند ٤٨ ) حرمان المنتفع من أرض زراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق الدائن المرتهن وقد وصلت المحاباة فى هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك للأرض عند رهنها ( بند ١٠٦ ، ١٠٧ )[٣] .

(ب) ضيقت هذه التشريعات المدة التى يمكن للفلاح « المتسحب » ( تارك الأرض ) خلالها استرداد أرضه التى تركها إذا عاد إليها فلائحة الأراضى الأولى (١٨٤٦) جعلت للفلاح الذى ترك أرضه الحق فى استردادها كلها أو بعضها فى أى وقت يعود إليها دون أن تحدد لذلك موعداً . أما اللائحة الثانية ( ١٨٥٤ ) فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد فى استرداد أرض التى تركها .

واختصرت اللائحة السعيدية ( ١٨٥٨ ) هذه المدة إلى خمس سنوات ( بند ٥ ) ثم اختصر الأمر العالى الصادر ١٤ ديسمبر ١٨٦٥ هذه المدة إلى ثلاث سنوات فى وقت كان الفلاحون لا يزالون يتركون أراضيهم هربا من الضرائب المتزايدة ومن السخرة[٤] .

٢ - قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية على حساب ملكية الفلاحين :

يمثل قيام الجفالك ( الضياع الملكية ) أول عملية قامت بها السلطة لتجريد الفلاحين من أراضيهم وقد بلغت مساحة الأراضى التى انتزعها محمد

على لنفسه ولأفراد أسرته ٣٣٤٢٨٦ فدان وبلغت مساحة جفالك الوادى الذى خصصه عباس باشا لنفسه ١٨٧٣٤ فدانا من أراضى مديرية الشرقية كما بلغت مساحة جفلك الخزان الذى خصصه سعيد لنفسه فى البحيرة ٢٠٤٢٠ فداناً(٥) . وقد تكونت هذه الجفالك أساساً من أراضى الفلاحين فقد بلغت مساحة أراضى الفلاحة التى شملتها جفالك نبروه وبشبيش وطنباره وبسنديله بالغربية الذى خصصهم محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ ( ١٨٤١ ) بلغت ٣٤٤٢٥ فدانا من إجمالى المعمور الذى شملته هذه الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فدانا بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق(٦) . وواصل الخديو إسماعيل سياسة أسلافه فى الإستيلاء على أراضى الفلاحين حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته على المليون فدان(٧) .

ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة بعملية إغتيال لأراضى الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الملاك عند تحديدها مساحات من المعمور من أراضى الفلاحين . وفى بعض الأحيان كانت الأبعاديات الممنوحة يتم تحديدها من أراضى المعمور(٨) . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية قد انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول « خرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى المديريتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى إستلام تلك الأطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة فى المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على

على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضى »[٩] .

وحتى أولئك الذين كانت الأراضى الممنوحة لهم من الأبعادية فملا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر أمرين فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور التى تركها الفلاحون[١٠] .

وعلى هذا فإن قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية سواء كانت من الجفالك أو من الأبعاديات تم على حساب ملكية الفلاحين .

٣ ــ نظام العهد والاستيلاء على أراضى الفلاحين بوضع اليد :

نتج عن الضرائب المتزايدة فى عهد محمد على وتجنيد الفلاحين وهرب بعضهم أن عجزت عن دفع الضرائب قرى بأكملها . وفى مواجهة هذا العجز فى الضرائب أوجد محمد على نظاما جديدا لجباية الضرائب وهو الذى عرف بنظام العهد . ففى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ أصدر محمد على أمراً يقضى بالزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتنوا خلال عملهم فى خدمته بأخذ البلاد التى أعسرت عهدا . وعلى هذا فالعهدة كانت امتيازا يمنح لشخص ما يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءا من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول[١١] وكان صاحب العهدة مطالبا بزراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يستطيعون زراعتها حتى إذا عم التحسن جميع النواحى أعيدت للفلاحين أطيانهم[١٢] . وما حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحة قدرها

٥٩٩ر٢٠٥ر١ قد تحولت إلى عهده لمحمد على وأسرته وكبار موظفيه وقواده[١٣] فهل أعيدت هذه الأرض للفلاحين بعد ذلك ؟

يؤكد يعقوب ارتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد التى الغيت فى عهد عباس ( الغى عباس بعض العهد التى تراكمت المتأخرات على أصحابها ) وإن كان ارتين[١٤] لم يوضح الأساس الذى تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة لكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول العهد إلى ملكية خاصة للمتعهدين فى الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقا ثابتة لواضعى اليد على الأراضى التى مر عليها أكثر من خمس سنوات فى حوزتهم. وهذا يعنى انتقال أراضى العهدة التى كانت لاتزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم واضعى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر سنة ١٨٦٦ الخاص بإلغاء العهد والذى جاء فيه « وحيث أن المتعهدين استملكوا الأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة »[١٥] وتشير سجلات المكلفات الموجودة بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضى العهد تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين[١٦]. وعلى هذا فإن نظام العهد عندما الغى فى عهد اسماعيل كان جزء كبير من الأراضى الخراجية قد أصبح مملوكا للمتعهدين وأسرهم بوضع اليد .

٤ ــ الضرائب المتزايدة وما ترتب عليها من ظواهر أدت إلى فقد الفلاحين لأراضيهم :

فى الفترة من نهاية حكم محمد على وحتى نهاية عهد اسماعيل زادت الضرائب زيادة كبيرة كما شهد عهد اسماعيل أنواعا من الضرائب الإضافية حتى زاد ما كان يحصل خلال عهده على الفدان الواحد عن ستة جنيهات[١٧]. ويكفى أن نعلم أن دخل الدولة من الضرائب قد ارتفع من ٢ر١٥٤ر٠٠٠ جنيه فى

نهاية عهد سعيد (١٨٦١) إلى ٤٦٨ر٤٢ ٥ر١٠ جنيه فى عهد اسماعيل (١٨٦٥). وقد افتخر اسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى اسماعيل الذى عرف بالمفتش أنه جمع فى بعض السنوات خمسة عشر مليونا من الجنيهات من الضرائب[١٨] وقد ضاعف من وطأه الضرائب النظام التضامنى فى الضرائب الذى لجأت إليه سلطات محمد على لمواجهة العجز الناتج فى الضرائب فكان فلاحو القرية مسئولين عن ضرائبها بالتضامن كما كانت القرية مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد مشايخ القرى والسلطات المحلية وتلاعبهم بأقدار الفلاحين .

وإلى جانب النظام التضامنى الذى ظل معمولا به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك فمنذ اللحظة الأولى أعنى أصحاب الأبعاديات والجفالك من الضرائب حتى عصر سعيد الذى فرض عليها ضريبه رمزية تعرف بالعشر قدرت على أساس عشر المحصول ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الخراجية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على الفدان الواحد تتراوح بين ٨ قروش و ٢٦ قرشا بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش[١٩]. وإلى جانب التميز فى الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلا لسببين .

أ ــ إن أراضى كبار الملاك الخراجية كانت موضع تمييز عن أراضى الفلاحين فتعديل الضرائب الذى صدر ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل فقد راعت هذه اللجان جانب كبار الملاك[٢٠] .

ب ــ إن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواكبها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب فالضرائب وضعت على أساس مساحة

١٨١٣ ورغم أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة كالترع والجسور والسكك الحديدية فإن هذه الضرائب لم تسقط عن أصحابها ويشير دوفرين فى تقريره الذى وضعه ١٨٨٣ إلى أن رجلا ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروع السكة الحديد المدة ١٢ عاماً(٢١) . وفى ظل هذه الظروف كانت أساليب جباة الضرائب غاية فى القسوة والوحشية ويصور عبد الله نديم فى الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم فى معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليشبع نهم المأمور للضرب ومن قصرت يداه ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجا من الموت أودع السجن» «ويعرض لأحد المواقف التى شاهدها بنفسه فيقول « وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة فى أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخديو فى كل كتاب . وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش»(٢٢) .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتين تسببتا فى النهاية فى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم وهى التسحب من الأرض وديون الفلاحين .

- التسحب من الأرض ومصير أراضى المتروك :

---

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة فى هرب الفلاحين من أراضيهم وهى الظاهرة التى بدأت فى عهد محمد على واستمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وخلال حكم سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية(١٨٥٤/٥٤) صرحت

للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكى بمساحة ٦٦٨٦٦ فدان فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدهما وهى الأطيان التى عرفت باسم المتروك كما عرفت الأطيان التى بقيت لدى الأهالى باسم مرغوب[٢٣] . وحدد الأمر الصادر ١٨٥٨ مصير هذه الأرض فأوضح أن جزءا منها أعطى لموظفى الحكومة حسب لائحة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإنعامات والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج كما نص هـــذا الأمر على بيع الأراضى التى ستؤول للحكومة بمقتضى هذه القرارات للذوات أو الأوربيين أو للأهالى وجميع هذه الأطيان تحولت إلى أراضى عشورية[٢٤] . وحتى نهاية عصر إسماعيل كان ترك الفلاحين لأراضيهم لا يزال مستمراً بسبب الضرائب والسخرة وهكذا تسببت هذه الظاهرة فى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم .

## - ديون الفلاحين وما نتج عنها من رهونات ونزع ملكيته :

لم تكن ديون الفلاحين تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل لكن مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدى وماترتب على ذلك من جباية الضرائب نقداً وهى التحولات التى أصبحت واضحة مع نهاية عهد سعيد أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشترى القوت الضرورى وأمام المطالب المالية المتزايدة لحكام أسرة محمد على وخاصة إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين صمدوا على أراضيهم سوى الاستدانة التى أصبحت ممكنة بضمان الأرض بفضل الحقوق المتزايدة ، التى حصل عليها الفلاحون على أراضيهم وفى نفس الوقت جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة.

١ – وجـــود الأجانب وتغلغلهم فى الريف مزودين بالامتيازات

الأجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة وزاحوا يعربدون فى الريف فى حماية هذه الامتيازات .

٢ - ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن فالتشريع الإسلامى لا يعرف من الرهونات سوى نظام الرهن الحيازى أو الغاروقة وفيه يستولى الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفلاح المصرى يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريده من أرضه من اللحظة الأولى أما نظام الرهن الجديد الذى جاءت به المحاكم المختلطة فهو « بيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع .

وقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذى أدى فى النهاية إلى إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدى غيرهم من المرابين الأجانب(٢٥) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذى بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع فى زراعة القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى انخفاض أسعار القطن المفاجىء عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال الكثير من أراضيهم للدائنين والمرابين(٢٦). وفى ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً ١٨٦٥

تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضى الفلاحين البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التى خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة ففى الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٧ مليون جنيه منها ٥ مليون جنيه على الفلاحين وكان جزء كبير من هذا المبلغ ناتجاً عن الفائض المتراكم من الفوائد التى كان معدلها يصل إلى ٣٪ فى الشهر وبلغت جملة السلفيات فى ٣٠ يونيو ١٨٨٢ - ٥,٨٢١,٩١٢ جنيهاً رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان[٢٨] . كل هذه العوامل أدت إلى أن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم هذا إلى جانب أن السخرة استنفذت من الفلاحين آخر ما لديهم وهو الجهد البدنى وكانت تذهب أساساً إلى أراضى الملاك وكانت تتم فى أسوأ ظروف من الممكن أن يتم فيها عمل إنسانى .

ومع نهاية حكم إسماعيل كان الفلاحون قد وصلوا إلى حالة من الضيق يصعب احتمالها وقد أفاضت المصادر فى وصف هذه الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت[٢٩] « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لا يزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهم وحليهم للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهر فى أيديهم » ومما زاد الطين بلة أن النيل فى خريف ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز فى محصول ١٨٧٨

ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقرى تفشى بدرجة مروعة فى الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف له لمثيل منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن منتقلات من قرية إلى أخرى فى طلب لقمة العيش حتى اضطررن فى كثير من الأحيان إلى التزود بما كنا يلقينه من فضلات فى الطرق وحثالتها(٣٠) . وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء فى الوجه القبلى نادراً ما تدفن جثثهم وقد قرن أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت فى النيل جنوباً فى شهر فبراير ١٨٧٩، تحمل المؤن إلى المناطق التى أصابتها المجاعة إن عدد الأفراد الذين ماتوا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التى أصابتهم بسبب الحرمان والعوز . وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة(٣١) . وفى ١٨٨٢ كتب عبدالله نديم سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل فى إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه نقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشا(٣٢) . وكان طبيعيا أن تنعكس حالة الفلاحين هذه فى شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً فى المنطقة بين سوهاج وجرجا وظهر ذلك فى بداية الأمر فى حالات السرقة والقتل التى ظهرت فى تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلا مختلفاً فى ١٨٧٩ عندما قوبل جامعى الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة(٣٣) . ولم يلبث هذا القلق أن تحول إلى مشاركة واسعة النطاق من قبل الفلاحين فى الثورة العرابية .

## البعد الاجتماعى لحركة الفلاحين فى الثورة العرابية :

رأينا كيف أصبح قلق الفلاحين واضحاً مع نهاية عصر إسماعيل وبات

من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة وهو ما حدث فى الثورة العرابية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك فقد رأى الفلاحون فى عرابى محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكسة . وكان الفلاحون فى الريف يطلقون على عرابى اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذى استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة . ويرى ولفرد بلنت أن الثورة العرابية كانت حركة فلاحية بحته هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجهة أساساً ضد حكومة الأتراك والشراكسة(٢٤) .

ولعل أول مشاركة عامة للفلاحين فى الثورة هو تختيم محاضر بتوكيل عرابى للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للمذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برياسة البارودى ( ٢٥ مايو ١٨٨٢ ) وهى الفترة التى شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر فى الريف فى جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابى للدفاع عن البلاد . وتوضح أوراق الثورة العرابية أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصرى لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابى فى مواجهة الخديوى والسلطان العثمانى(٢٥) . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته هذه الفترة بقوله(٢٦) : « ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوى لإنذار انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثر اللغط وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوى هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوى الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية » . وفى الفترة التى تلت ضرب الاسكندرية اتخذت حركة الفلاحين المؤيدة للثورة طابعاً عنيفاً وشارك الفلاحون فى الكفاح تحت راية عرابى بأكثر من وسيلة وأبرزها :

ـ التبرعات التى قدمها الفلاحون للثورة بعد أن تسلم عرابى خزانة الدولة خاوية فقد أخذ المراقب المالى الإنجليزى الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأنزلها إلى سفن الأسطول الإنجليزى قبل قيام الحرب بأيام(٣٧) . وهى هبات متعددة شارك فى تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشى والغلال وعلف الماشية(٣٨) .

وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون الآن طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابى . وقد بلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع كما بلغ عدد المتطوعين من مديرية سوهاج ٢٠٠٠ شخص(٣٩) . وفى شمال البلاد حيث كان هناك احتمال لنزول الإنجليز على إحدى نقط الشاطىء طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الإسكندرية ، وهنا تبرز قضية من أخطر القضايا فى الثورة العرابية وهى قضية تسليح الفلاحين ففى المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة التى تمتد شواطئها عبر مديريتى الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابى واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة مشايخ القرى للدفاع عن شواطىء البحيرة لمواجهة أى تسلل من قبل الإنجليز وأعوانهم(٤٠) . وفى نفس الوقت طلب أحمد عرابى تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد فى بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة(٤١) . وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطىء بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطىء البحيرة الواقعة فى مديرية الدقهلية قد شارك فيها خمسة آلاف من الفلاحين فى القرى المجاورة للبحيرة(٤٢) . وأن هناك ٢٠٠٠ بندقية قد أرسلت إلى قائد فرقة دمياط الذى تولى توزيعها على العمد والفلاحين المكلفين بالحراسة وأن الحراسة قد بدأت فعلا قبيل معركة التل الكبير

وأن بعض الأسلحة والذخائر قد ضبطت لدى بعض المتهمين عقب هزيمة التل الكبير(٤٣) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح فى بعض المناطق التى كان من المحتمل تسلل العدو إليها فإن حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً ففى المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدايرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وحيث أطيان سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحون عن أهدافهم فى ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عمد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدايرة ملكاً لهم كما طالب الفلاحون بإسقاط ديون الحكومة وديون الفلاحين(٤٤) .

وفى الغربية هاجم الفلاحون فى قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة(٤٥).

وفى القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتيم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقى واستولوا على المحاصيل والمواشى وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية(٤٦) .

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها فى الثورة حين يستولى الفلاحون على أراضى كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم ففى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون مزارع حيدر باشا بناحية السمحة واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وسلموها لسلطات الثورة . وخلال صيف ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذره شامى .

وفى أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضى جفلك

الروضة بقريتهم وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضر ورفضوا الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التى توجهت إليهم(٤٧). ومن الطبيعى أن يواجه الفلاحون بطش كبار الملاك فى بعض المناطق التى كانت قبضة كبار الملاك فيها لا تزال قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم المملوك لورثة الهامى باشا لمطالب سلطات الثورة فى تقديم الأنفار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التى يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم(٤٨) .

ومن ناحية أخرى اتجه الفلاحون لتسوية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين عانوا منهم فى الماضى ففى بنها قتل الفلاحون مرابيا يونانيا لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء(٤٩). وفى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع مع عائلاتهم بوابور لحلج الأقطان مملوك لأحدهم بهذه الناحية وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات سبق أن حررها الفلاحون لهم(٥٠) . لقد رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى عانوا منه أجيالا طويلا واتخذت مشاركتهم فى الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى وحيث المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية واضحة مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم فى النهاية أصحابها الحقيقيون .

## استمرار تدهور أوضاع الفلاحين فى ظل الإحتلال البريطانى :

حاول الإحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب كما حاول القضاء على فساد الإدارة والرشوة والإبتزاز التى كانت تعانى منها البلاد فى ظل سيطرة الطبقة التركية كما حاول الإحتلال الحد من سلطة العمد وتحقيق قدر من العدالة فى توزيع المياه وإلغاء السخرة(٥١). (ألغيت السخرة

١٨٨٢ ووضع تعديل مشروع الضرائب ١٨٩٤ ) لكن كل هذه الإجراءات لم تضع حداً لسوء الحالة التى تردى فيها الفلاحون . فالمشكلة الأساسية التى كانت لا تزال قائمة منذ نهاية عهد إسماعيل هى سوء توزيع الأراضى الزراعية وهو الوضع الذى حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضى كبار الملاك « ان حرمان جمهور الفلاحين على مدى السنة من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمراً غير مرغوب فيه سياسياً (٥٢) .

وفى نفس الوقت واصلت العوامل السابق الإشارة إليها فعلها فى أراضى الفلاحين فاستمر بيع أراضى الفلاحين سداداً لديونهم لا سيما بعد طاعون الماشية ١٨٨٢ وانهيار الأسعار فى العام التالى وفى ١٨٨٥ كتب مستر جبسون مدير عام مصلحة المساحة يقول « ما لم تتحسن الأسعار أو تقدم مساعدة فى أى شكل آخر فان أراضى صغار الملاك سوف تنتقل لامحالة إلى أيدى الطبقات الأكثر غنى من الملاك » وقد بلغت الأراضى التى انتزعتها المحاكم المختلطة ٢٢٠٤٧ فدانا ١٨٨٣ و ٨١٤٨ فدانا ١٨٨٤ و ١٧٨٢٨ فدانا سنة ١٨٨٥ (٥٣) . ذهب الجزء الأكبر منها للأجانب الذين راحوا فى حماية الإحتلال يمربدون فى الريف وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية حقيقة الدور الذى لعبه المرابين الأجانب فى الريف المصرى ويكفى أن نتابع حالات الرهن التى قام بها واحد من المرابين اليونانيين فى عام من سجلات محكمة طوخ الشرعية ١٨٩٥ فقد استطاع اليونانى تادرس جورجى جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال عام ١٨٩٥ على مساحة قدرها ١٦ فدان و٣ قراريط عن طريق الرهن مملوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحى قرى كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرنسيس وزاوية بلقان وجميعها بمركز طوخ وكانت آخـــر هذه الحالات ستة قراريط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية بلقان بيعا وفائيا للمرابى المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشا وجاء فى شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهى مع نهاية

شهر أكتوبر ١٨٩٦ وإذا تأخر فى سداد القسط الأول يضاف ما تبق منه بالأرباح على القسط الثانى وإذا تأخر فى سداد القسط الثانى عن موعده ولو بيوم واحد تصبح الأرض ملكا للأجنبى المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الأرض باسم الدائن وفى حالة تمكن المـــدين من دفع الدين فان عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التى تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن(٥٤) .

وفى نفس الوقت استمر نزع الملكية من الفلاحين بسبب متأخرات الضرائب ففى الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى ١٨٩٥ تمت ١٢٦ حالة بيع لأراضى صغار الفلاحين فى مديرية أسيوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم معظمها فى نواحى أم القصور وبنى شقير وبنى زيد وبنى قرة ذهب الجزء الأكبر منها إلى كبار الملاك بأسيوط (٥٥) . وفى الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٣ بلغ عدد الحجوزات التى وقعت على الفلاحين نظير متأخرات الضرائب ٢٣٢٥٩ حجزاً وقعت على مساحة قدرها ١٩٠٦٣٨ فدانا نظير مبلغ ٢٩٥٦٨٦ جنيها نفذ البيع فى ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التى شملها البيع ٥٣٨٨٠ فدانا معظمها فى مديريتى الغربية والشرقية(٥٦) . وهكذا كانت الضرائب والديون الناتجة عنها هى الخطر الرئيسى الذى تهدد ملكيات الفلاحين إبتداء من عهد إسماعيل وحتى الحرب الأولى ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقارى وهو أقدم البنوك التى أنشئت فى مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير(٥٧) . وحتى البنك الزراعى المصرى الذى أنشىء ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين والذى كان عليه حماية ملكية الفلاحين كما خطط له كرومر فان تأثيره كان محدودا جداً وكانت سنوات نشاطه هى سنوات الرخاء وعندما جاء الاختبار ١٩٠٧ حيث الأزمة المالية والسنوات التى أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن

إنقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات[٥٨] .

وفى الفترة التى تلت الأزمة المالية زادت ديون الرهن العقارى زيادة كبيرة على الفلاحين وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة مما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذى أصدره كتشنر ١٩١٢ ويقضى بعدم جواز الحجز على أراضى الفلاحين الذين لاتزيد ملكياتهم عن خمسة أفدنة وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأطيان المذكورة[٥٩] .

ومهما كانت الأسباب التى دعت سلطات الإحتلال لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب الفلاحين الصغار حين زاد اعتمادهم على مرابين القرى بعد رفض البنك الزراعى إعطائهم سلفا . وعموما فان أوضاع الفلاحين على أبواب الحرب الأولى كانت تدعو للأسى فالأراضى المملوكة للفلاحين بلغت ١٩١٤ ١,٤٢٥,١٦٠ فدانا تمثل ٢٦,١٪ من المساحة المزروعة يملكها ١,٤١٤,٩٢٠ من الفلاحين يمثلون ٧٪ من مجموع الملاك وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم فى العشرين سنة السابقة للحرب قد انخفض من فدانين إلى فدان تقريباً . ومن بين هؤلاء كان هناك ١,٢٧٧,٥٣٦ فلاحا يملك الواحد منهم أقل من فدان وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤١,٠٪ من الفدان[٦٠] . وفى نفس الوقت بلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة(١٩١٣) ١٥,٩٩٠,٦٦٠ جنيها وبلغت مساحة الأراضى التى رهنت نظير هذا المبلغ ٦١٩٢١٤ فدانا يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفدان الواحد ٢٥,٨٢٨ مليم جنيه ومتوسط الدين على الفلاح

مليم جنيه
الواحد ٢٥,٨٢٤[٦١] . وفى نفس الوقت بلغ عدد الفلاحين المعدمين أكثر من مليون فلاح ما بين مستأجرين وعمال زراعة(٦٢) .

وفى مطلع القرن العشرين كانت حالة هذا القطاع من الفلاحين بالغة السوء فالمستأجرون منهم كانوا يعانون من ارتفاع الإيجارات كما واجه الفلاحون المستأجرون لأطيان الدائرة السنية حالات طرد جماعية بمديرية المنيا من قبل الملاك الجدد الذين اشتروا أراضى الدايرة السنية(٦٣) . وأما قطاع عمال الزراعة فهؤلاء كان متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وكان القطاع الأكبر منهم رحل يبحثون عن العمل حيث يجدوه وقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعى وهم فئات مقاولى ومتعهدى الأنفار وغيرهم من الوسطاء والذين يقومون بالتحكم فى سوق العمل الزراعى. وخلال الحرب الأولى أضيفت أعباء جديدة على الفلاحين فقد انخفض سعر القطن من ٢٠ ريالا قبل الحرب إلى حوالى عشرة ريالات فى بدايتها فاشتد الضيق بالفلاحين وساهمت البنوك فى اشتداد الأزمة فبنوك التسليف توقفت عن التسليف على القطن بينما أخذت البنوك العقارية تشتد فى المطالبة بأقساطها واشتدت الحكومة فى تحصيل الضرائب وأصدرت تعليماتها إلى الصيارف والحكام الإداريين باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى فبلغ الضيق غايته بالفلاحين واضطر الكثير منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى سعر وباع بعضهم قطنه بمبلغ ١٢٠ قرشا وأكرهت الحكومة معظم الفلاحين على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى وماشية ودواجن لأداء بقية المال المطلوب واضطر الكثير منهم إلى الاستدانه من المرابين بالربا الفاحش ولم تتخذ الحكومة لمواجهة هذا الموقف أى اجراء سوى أنها عينت

مشمنين لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى فى إعلان صدر فى ٩ سبتمبر ١٩١٩ وعندما ارتفعت أسعار القطن مع نهاية الحرب كان ذلك مصحوبا بارتفاع حاد فى الأسعار وهو الوضع الذى عانت منه الطبقات الفقيرة(٦٤). ويذكر ملنر فى تقريره « أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود وبلغت وطأتها على الفقراء لا سيما وأن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى كان يقتضيها غلاء المعيشة فى حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثورة الكثيرة فإن عائلة مكونة من أربع أنفس — رجل وزوجته وطفلين — لم تكن تستطيع فى أوائل ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق كثيرا متوسط الأجر وقتئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين(٦٥) ».

وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى أسعار القطن ذهبت إلى كبار الملاك مما زاد من حدة التناقض الاجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك الذين استطاعوا خلال ارتفاع أسعار القطن والمحصولات ١٩١٩ الحصول على عقود إيجار من الفلاحين تغطى السنوات الثلاث القادمة فلما انخفضت أسعار القطن وباقى المحصولات عقب الحرب أصبح على الفلاحين أن يوفوا التزاماتهم الإيجارية بالأسعار العالية تجاه كبار الملاك وهو وضع لم يكن فى استطاعتهم وأصبح الموقف يهدد بحدوث أزمة جديدة بين الفلاحين وكبار الملاك وطالب الفلاحون بتدخل الحكومة للحيلولة بينهم وبين تنفيذ هذه العقود فى مئات من الالتماسات فنى التماس من فلاحى ناحية سوسه بكفور نجم مركز صقر فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ جاء فيه « وكيل دايرة شاهين باشا . . أخذت منا إيجار ١٩٢٠ مقدما وأخذ أقطاننا وطلب منا إيجار ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنيها ومقاسه عشرون قيراطا وأراضى منحطة واستحضر صعايدة من

بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويخش من حصول حاصل لأن عيالنا تموت جوعا» وفى التماس آخر من المستأجرين بمديرية المنيا تبدو لهجة التهديد واضحة «نرجو سرعة إصدار قانون إيجارات الأطيان تلافيا لبوار الأراضى من الزراعة ومنعا لخراب أموالنا وحفظا لأرواحنا وللأمن العام»(٦٩) . ولم تكن هذه كل المظالم التى عانى منها الفلاحون فى الحرب الأولى فإن المعاناة الكبرى كانت خلال تجنيد الفلاحين المصريين للعمل لحساب السلطة العسكرية الانجليزية أثناء الحرب فى فرقة العمال المصرية ولازال الفلكور المصرى يحفظ بين ما يحتفظ به ذلك الموال الحزين الذى يبدأ بالمطلع الشهير « بلدى يا بلدى والسلطة أخذت ولدى . . يا عزيز عينى وأنا بدى أروح بلدى » والذى تردد فى جنبات البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تعبيرا عن الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزية فى تلك الفترة والذى كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ وهناك مجموعة حقائق يجب ذكرها قبل تناول موضوع الفلاحين فى السلطة .

أولا : أن مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فرق العمال لخدمة المجهود الحربى البريطانى لم تكن تطوعا كما يحلو للمصادر البريطانية أن تشير إليه فقد توفرت فيها كل أنواع القهر والاجبار وحتى فى الفترة الأولى التى تشير المصادر البريطانية إلى أن العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من جانب الفلاحين المصريين فإن الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى ففى شهادة لأحد الضباط المسئولين عن الامدادات للجيش البريطانى فى مصر أمام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين شكلت لبحث هذا الموضوع فى عام ١٩١٧ يذكر أنه فى زيارة له إلى أسيوط وجد قائد المعسكر البريطانى فيها يحيط مناطق تواجد العمال المصريين بالأسلاك الشائكة وفى جانب آخر من هذه الشهادة يذكر أن من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين أمكن التعاقد معهم فى بنى سويف وصل عامل واحد إلى القاهرة وهرب الباقون فى الطريق.

ثانياً : أن سياسة تدخل الإدارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم إلى فرق العمال لم تكن بدورها تطوعا من رجال الإدارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو للكتاب الانجليز تصويره بقدر ما كانت سياسة مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية . ولعل مما يشين تاريخ السيطرة البريطانية فى مصر أن تصبح السخرة سياسة مقررة رسميا وموجهة ضد مئات الآلاف من الفلاحين المصريين تستنزف جهدهم فى ظل أعمـــال القهر والعنف وبلا مقابل معقول .

ثالثا : أن فكرة التطوع التى حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابعة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها « لن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة فى الحرب الدائرة » وبين ما مارسته فعلا فى مصر أثناء الحـرب وأبرزها تجنيد الفلاحين للعمل فى خدمة المجهود الحربى البريطانى .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطانى فى آخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٣٧ عاملا ولم يمض عام (مايو ١٩١٧) حتى تصاعد عددهم إلى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت أماكن عملهم وبلغ عـدد العاملين منهم خارج مصر — فى العراق وفرنسا وسالونيك ومدروس — ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٣ ألف فى فرنسا وحدها ويذكر أحد التقارير البريطانية أن فرق العمال المصريين كانت تضم أعداد غير قليلة من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانية على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين أدخلوا فى خدمة الجيش البريطانى فى الفترة من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩١٨ بلغ ٣٢٧١٩٩ عاملا وخلال هذه الفترة استخدمت السلطات البريطانية فى مصر صراحة أسلوب التجنيد الاجبارى مستخدمة فى ذلك تعبيرا غامضا

هو « الضغط الإدارى » لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام أعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٥ سنة على أساس قوائم الفلاحين العاملين سنويا فى تقوية الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعة النطاق ذلك أن العمد قد استغلوا الصلاحيات الواسعة التى منحت لهم لتقديم الفلاحين إلى رجال الإدارة لتحقيق منافع شخصية أو للتشفى من خصومهم الشخصيين هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التى لقيها الفلاحون من رجال البوليس فى هجماتهم الدورية على القرى(٦٧) . وتعترف الوثائق البريطانية بأنه كان لابد من اللجوء إلى أشكال مختلفة من القسر والالزام وأتيحت فرص الفساد والمحسوبية للعمد وصغار الموظفين المحليين فسارعوا إلى انتهازها(٦٨) . وقد لعبت بعض العناصر من المصريين دوراً بارزاً فى هذه العمليات لحساب السلطات البريطانية وإرهاب الفلاحين المصريين من أمثال ابراهيم باشا حليم الذى كان مديراً لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الأول من ١٩١٧ ومحمد حمدى بك وكيل مديرية جرجا فى ذلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج وأحمد الصواف مأمور مركز جرجا وعبد الحميد بك محمد حسن مأمور سوهاج ومحمد بك خلوصى مأمور طهطا والسيد أفندى محمد مأمور أبو تيج ويعترف هكس جواى الذى كان مسئولا عن إنشاء فرقة العمال المصرية أنه لولا مساعدة رجال من أمثال ابراهيم باشا حليم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر(٦٩) . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين فى ثورة ١٩١٩ فقد هاجم الثائرون فى دمنهور فى ١٧ مارس ابراهيم باشا حليم مدير البحيرة فى ذلك الوقت وأصابوه إصابات بالغة وحاول المتظاهرون احراق منزله(٧٠). وكان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم فى الغروب فيحدقون بهم كالأنعام وينتقون أقدرهم على الخدمة فإذا رفض أحدهم هذا « التطوع الاجبارى » جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة وشيوخا من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون فى

ظروف قاسيه مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية وضاعف من تأثير هذه الأمراض الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب(٧١) .

والحقيقة أن المتاعب التى تعرضت لها فرق العمال فى ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة فى غاليبولى وفلسطين وفى شهادة للجنرال كامبل فى مايو ١٩١٨ أن ثلاثة آلاف من بين ٢١ ألف عامل فى هذه الفرق تحت قيادته يرقدون فى المستشفيات كما ذكر البريجادير جنرال سيرماكولى أيضاً أن فرق النقل بالجمال قد تكبدت خسائر كبيرة فى تلال فلسطين بالإضافة إلى المتاعب الصحية التى عانى منها الفلاحون المصريون فى منطقة وادى الأردن(٧٢) وبينما تشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ ألف فلاح(٧٣) . فإن الرافعى يقدر عددهم بأكثر من مليون من الفلاحين ( ١,١٧٠,٠٠٠ ) . وإلى جانب حشد الفلاحين فى فرقة العمال لجأت السلطات العسكرية إلى مصادرة الحاصلات الزراعية والمواشى والدواب واستولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق وفرضت على كل مركز مقدارا معينا من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخسة فكان الفلاحون يطلب منهم فى بعض الأحيان أكثر مما عندهم فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق(٧٤). هكذا كانت كل هذه المظالم وراء مشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ :

## الفلاحون فى ثورة ١٩١٩ :

لم تكن هزيمة الثورة العرابية وسيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور تعنى أن عوامل الثورة والقلق بين الفلاحين قد انتهت صحيح أن الإنجليز حاولوا استمالة الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب وتحقيق قدر من العدالة فى توزيعها وإلغاء السخرة لكن هذا لم يضع حداً لعوامل القلق والكراهية

التى كان يشعر بها الفلاحون تجاه الإنجليز وكان بداية اصطدام الشعور العام المعادى للاحتلال بين الفلاحين هو حادث دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ حين هاجم الفلاحون فى دنشواى مجموعة من الضباط الإنجليز كانوا يصطادون الحمام قرب دنشواى وتسببوا فى إصابة امرأة واحراق أحد أجران القمح ومات فى الحادث أحد الضباط الإنجليز متأثرا بجراحه وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ أصدرت المحكمة المخصوصة التى شكلتها السلطات البريطانية عقب الحادث حكما لا يقبل الطعن يقضى على أربعة من الفلاحين بالإعدام واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالسجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة وجلد ٥ آخرين كل واحد خمسين جلدة وفى ٢٨ يونيو نفذ الحكم والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى وأمام فلاحى القرية(٧٥) . وإذ كانت دنشواى وهى إحدى نقط الصدام بين الفلاحين وسلطات الاحتلال ذلك الاصطدام الذى تفجر على نطاق واسع فى ثورة ١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على أنها شاهد من شواهد كثيرة على أن روح التمرد على القانون أخذه فى الازدياد بين الفلاحين(٧٦) . لكن رد الفعل العنيف من قبل سلطات الاحتلال تمثلا فى قسوة ودموية الأحكام التى صدرت على الفلاحين والطريقة التى نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال من احتمال التحام الريف والمدينة فى ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية لهم من كبار الملاك وعلى هذا فالاحتلال رأى فى دنشواى فرصة لإرهاب الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطانى لم ينجح فى استمالتهم(٧٧) .

وخلال فترة الحرب تكشفت للفلاحين حقيقة الاستعمار البريطانى واضحة ورأوه عن قرب بعد أن زاد احتكاكهم بسلطات الاحتلال خلال أعمال السلطة العسكرية . وخوفا من احتمالات الثورة من قبل الفلاحين الذين كان سخطهم واضحا خلال سنوات الحرب قامت وزارة الداخلية فيما بين

عامى ١٩١٥ — ١٩١٦ بجمع ما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات الاجتماعية فى التمرد على الأوضاع التى فرضتها انجلترا خلال الحرب الأولى وبالذات فى مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية ففى خطاب المندوب السامى إلى وزارة الخارجية البريطانية بلندن فى ١٥ سبتمبر ١٩١٨ إشارات واضحة إلى نشوب عدة حوادث فى المديريات خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الأرواح نتيجة لمقاومة الفلاحين لأوامر السلطات المحلية وإن كانت هذه المقاومة لم تتحول إلى اضطرابات واسعة النطاق غير أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة فى أحداث ١٩١٩ وهى المشاركة التى أعطت أحداث مارس ١٩١٩ طابعها العنيف فلم تكد المظاهرات والاضطرابات تبدأ فى القاهرة حتى كان الريف المصرى يموج بحركة ثورية عنيفة مستهدفه وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها ففى ١٤ مارس ١٩١٩ هاجم الفلاحون فى المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات فى فرقة العمال المصرية لايزال معتقلا هناك وأطلقت الجماهير الثائرة سراحهم ثم أحرقت المركز(٧٨) . وفى اليوم التالى (١٥ مارس) كانت الثورة قد بلغت حداً خطيراً فقد حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى جميع المناطق ولم يحل منتصف النهار إلا وكانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل للاسكندرية ففى قليوب انتزعت جموع الفلاحين الثائرة قضبان السكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسى بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهاجمت محطة قليوب وقطار الركاب واتلفوا أسلاك البرق وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به حفرا عميقة لإعاقة سير السيارات وقد أنفذت السلطات العسكرية إحدى الطائرات الحربية فأخذت تطلق النار على المتظاهرين(٧٩) . وحدثت إصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والضباط الانجليز وقتل جندى بريطانى .

وقد تعرضت القطارات فى الدلتا لهجمات متعددة وأحرق العديد من خطوط السكة الحديد الضيقة وتشير التقارير البريطانية إلى أن الأضرار الشديدة التى لحقت بوسائل المواصلات والهجمات المركزة على الأوروبيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين فى الثورة . فالثورة التى بدأت فى شكل مظاهرات فى المدن بدأت تنهج نهجا شديد العنف وأصبحت حياة الأوروبيين وممتلكاتهم فى المديريات لاسيما فى الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال يوم ١٦ مارس فاتلف خط السكة الحديد فى بشتيل وتوقف الخط البديل إلى الاسكندرية عبر ايتاى البارود كما قطع فى شبين القناطر الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبيس .

وفى صباح يوم ١٦ مارس لم تكن هناك أية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديريات سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكة الحديد بعد أن أحرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحى وانتزعت قضبانها وفى منيا القمح هاجم الفلاحون مركز منيا القمح وأطلقوا سراح المسجونين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدهم إحدى الطائرات فقتل ثلاثون شخصا وأصيب ١٩ بجراح(٨٠) ، وفى يوم ١٧ و ١٨ مارس ازدادت الحالة سوءا فقد كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية فى حالة ثورة عامة ووقعت أحداث عنيفة فى مراكزها وأحرقت معظم محطات السكة الحديد كما اتلفت معظم الطرق الزراعية . وفى يوم ١٧ مارس أحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة. وخربت محطة السكة الحديد واتلفت خطوط البرق . كما أن زفتى كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تألفت لجنة للثورة أعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان مرفوعا على المركز ورفعت بدله علما وطنيا . وفى بلده العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا اطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان

وحوكم بتهمه التحريض على العصيان[٨١] . وكانت ايتاى البارود فى حالة حصار وسقط المركز فى أيدى جموع الثوار . وفى نفس اليوم (١٧ مارس) ضربت الجماهير الثائرة ابراهيم حليم باشا مدير البحيرة ضربا مبرحا حتى أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين فى دمنهور . كذلك فإن العلم التركى قد رفع على بعض القرى[٨٢] . وانتهت المظاهرات فى الزقازيق بتدمير حوانيت اليونانيين وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس فى حالة ثورة عامة وأنزلت بالمواصلات خسائر جسيمة واستولى الفلاحون على كميات كبيرة من القمح الخاصة بالقوات البريطانية وفى يوم ٢١ مارس حدث هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قدر عدد أفراده بستة آلاف شخص هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية ، ٦٠٠ طلقة ذخيرة من بنادق البوليس[٨٣] . وفى الوجه القبلى كانت الثورة بالغة العنف ففى ١٥ مارس هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وحطمت صندوق الإشارة وقطعت جميع أسلاك التلغراف ودمرت محطات السكة الحديد فى البدرشين والحوامدية وعطل كوبرى قشيشه بين الوسطى وبنى سويف[٨٤] . وفى الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقدره الوثائق البريطانية بسبعة آلاف مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون القضبان بين محطتى الواسطى والرقة التى تبلغ المسافة بينهما حوالى ١٠ كم فقد هاجموا فى الرقة القطار السريع القادم من القاهرة وحطموا نوافذه واضطر القطار للعودة للقاهرة ، كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم فى محطة الواسطى ونجا من فيه من الركاب الأوربيين وبينهم مفتش فى وزارة الداخلية بأعجوبة[٨٥] . وفى نفس اليوم ( ١٥ مارس ) قتل المستر آرثر سميث من كبار الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار إلى الواسطى فى عربة خاصة . وفى الفيوم شارك البدو الفلاحين فى الهجوم على القوات

البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد واقتلعوا الخطوط الحديدية فى أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف . وكانت أكثر حوادث الثورة عنفا فى مديرية أسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة وقد وقع الهجوم فى ديروط ثم دير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار وبلغ عدد القتلى ثمانية من بينهم القائمقام بوب بك مفتش السجون فى الوجه القبلى وقد اهتمت السلطات بهذه الواقعة وأنزلت بالفلاحين فى هذه المناطق عقابا هائلا بعد أن ألقت القبض على مئات منهم وتفاقمت الحالة فى أسيوط فى النصف الثانى من شهر مارس وسارت النجدات العسكرية من القاهرة إلى أسيوط فى النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجدات مقاومة عنيفة فى المنطقة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل فقد هوجمت هذه النجدات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلشة بمركز ديروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة لكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن حصدت المدافع الرشاشة عددا كبيرا من المهاجمين .

ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من إصابة الليفتانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطىء وكان مفتشا بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هذه القوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالى جنوب » وكان الموقع الذى اتخذه الثوار مناسبا للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تكفلت بصد الهجوم(٨٦) . وتعترف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدلستون المتجهة إلى أسيوط قد لقيت مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل فى المناطق المجاورة لملوى ومنفلوط وديروط(٨٧) .

وقد وجهت مشاركة الفلاحين فى الثورة بعنف بألغ من قبل سلطات الاحتلال . ففى ١٧ مارس أصدرت السلطات البريطانية بلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها قالت فيه « أن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حالة إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب ».

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس انذار جاء فيه « كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير » . كما أصدرت السلطات البريطانية أمرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشروقها . ووجهت الحملات إلى المديريات لقمع الثورة فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى وأنشأت خطوط منتظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وأنقذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى محملة بالمدافع والذخائر لقمع الثورة فى الوجة القبلى وسيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات وانشأت دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة فكانت ترافقها فى سيرها وتطلق النار على كل حشد من الناس تشتبه فى نياته(٨٨) وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع ففى ١٥ مارس فتح الجنود البريطانيون النار على أهالى ناحية كفر الشوام بمركز امبابة الذين كانوا مجتمعين فى عرس لهم فقتل منهم ستة أشخاص وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق قريتى المنيانية والحملة بمركز العياط وألقت قنابلها على البلدتين فأصيب بعض الأهالى فى القريتين .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن اقتحموا بعض المنازل . وفى الصباح الباكر يوم ٢٥ مارس اقتحم الجنود البريطانيون قريتى العزيزية والبدرشين وأحاطوا بها ثم أشعلوا فيهما النار بعد أن نهبوا منازل العمد والمشايخ وعند خروج السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم اعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول إطفاء الحريق من الفلاحين أطلق عليه الجنود النار وفى ٣٠ مارس اقتحم الجنود قرية نزلة الشوبك وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالى أخذوا يطلقون النار جزافا فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الإنجليز النار فى منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلا من مجموع منازل القرية التى لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وابنه وأحد الفلاحين ودفنوهم حتى أنصافهم فى الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحتى اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترع . وتكررت هذه الوقائع فى مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار فى قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشىء يوم ١٣ أبريل فى ثلاث قرى أخرى فى مركز ايتاى البارود(٨٩) .

إن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الإنجليزية فى سحق حركة الفلاحين كان يخفى وراءه خوف السلطات الإنجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه البورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد . ويشير شبتهام فى تقريره فى ١٦ مارس ١٩١٩ إلى « ان الفلاحين قد استثيروا لقطع المواصلات وأنهم يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبين المصريين إلى محاولة الوصول إلى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولإجبارهم على تشكيل الوزارة(٩٠) .

وفى نفس التقرير يقول « وقد أُبلغنى جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذى اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التى استثيرت، ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضاً أخذت تخشى عنف ثورة الفلاحين وتحولها من ثورة سياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك الزراعيين فى وجهها ولا يمكن تفسير قيام المجالس الوطنية والحكومات المحلية إلا بأنها محاولة للمحافظة على الأوضاع الاجتماعية القائمة وخاصة أوضاع الملكية الزراعية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة(٩١) .

والحقيقة أن احتمال تحول مشاركة الفلاحين فى الثورة إلى ثورة اجتماعية تستهدف أراضى كبار الملاك وممتلكاتهم كان قائما بل يمكن ملاحظته خلال تحركات الفلاحين فى الثورة فالوثائق البريطانية التى نشرها الأهرام أخيراً - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - تشير إلى أن الفلاحين فى بعض المديريات قد ثاروا ضد ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة . وفى الدلتا هاجمت جموع الفلاحين القادمة من كفر الشيخ مقر الدومين فى سخا وأحرقت مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد الضيقة وأنزلت خسائر كبيرة فى المحاصيل . وانه قد ألقى فى روع الفلاحين أنهم سوف يحصلون على قطع مجانية من الأرض كما أنهم سوف يعفون من متأخرات الضرائب(٩٢) والذين ينكرون على حركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩ الهدف الاجتماعى يقعون فى خطأ كبير فعوامل القلق الاجتماعى والاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ظلت قائمة بعد ضرب الثورة العرابية ففى ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ ناحية كفر قريطنة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأطيان لم تزرع وأخفى محصولاتها ومنع مندوبى الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله

وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز فى محاولة للاستيلاء على المحصولات وأحيل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم(٩٣) . وفى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرضا لتحريضه الفلاحين العاملين فى أراضى الدومين على الامتناع عن العمل وفى ١٨٩٠ هاجم مشايخ وفلاحى ناحية الدومين جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول الفول والبرسيم بها وسجن عدد منهم لمدة شهرين والزموا بدفع ثمن المحصولات وفى فبراير ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشربينى عمدة ناحية بسنديلة وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين واستولوا على ضاحونة بها كما امتنعوا عن العمل فى أراضى الدومين وفى ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٨٤ هاجم الفلاحون بناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للخديوى عباس حلمى الثانى واستولوا على محصول الشعير بها . وفى يونيو ١٩٨٤ جردت الداخلية عمدة ناحية روينة من أطيانه لامتناعه عن إحضار العمال اللازمين لأعمال التفتيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك كما حرض الفلاحين على الامتناع عن العمل(٩٤) . وهكذا كانت عوامل القلق قائمة بين الفلاحين وكبار الملاك ويشير كرومر فى تقريره ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضى الزراعية فى الإرتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع وتخفيف حدته هو الامتناع عن إتخاذ التدابير التى تؤدى « إلى إنقراض صغار الملاك(٩٥). وثمة مظاهر أخرى لقلق الفلاحين من الممكن ملاحظتها فى الفترة السابقة على الحرب الأولى . ففى ١٩١٠ امتنع فلاحو قرى أرمنت والمريس والربانية عن دفع ثمن الأراضى المباعـــة لهم من الدايرة السنية ١٩٠٦ ومساحتها ١٢٣٧٢ فدانا عن طريق نظارة المالية التى دفعت الثمن عنهم على أن تتولى تحصيله منهم على أقساط وأعلنوا أن الأطيان ملكا لهم آلت إليهم عن أجدادهم(٩٦) . ويذكر راسل باشا تفاصيل اضراب قام به عمال الزراعة فى الوجه القبلى فى مزارع أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول

القطن كان مهدداً بالتلف بسبب إمتناع عمال الزراعة عن ريه لولا تدخل الحكومة التى قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى الزراعة من مناطق أخرى ويعلق راسل باشا على ذلك بقوله «أن اضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وإلا خسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول وإن إختفاء الفردية بين الفلاحين سوف يؤدى إلى إنقلاب فى العلاقة بين عمال الزراعة وكبار الملاك»(٩٧) .

وعلى هذا فليس هناك شك فى وجود أهداف اجتماعية للفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ويذكر فكرى أباظة فى كتابة الضاحك الباكى عن ثورة ١٩١٩ أنها كانت ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء « وان الجماهير الثائرة حاولت إحراق قصر محمود سليمان فى أسيوط فلما حاول البعض منعهم بحجة أن ابنه أحد المنفيين فى مالطه قال أحد المهاجمين » وهل وزع محمود باشا أرغفة العيش على الجائعين نحن طلاب قوت »(٩٨) .

ولا شك أن السلطات الإنجليزية قد أدركت هذه الحقيقة فركزت قواتها لضرب حركة الفلاحين واستطاعت بعدها السيطرة على مقاليد الأمور ورغم أن الفلاحين قد تحملوا التضحيات الرئيسية فى الثورة فقد كانوا الفئة الاجتماعية التى خرجت من الثورة بدون مكاسب وظلت عوامل القلق بينهم قائمة حتى قيام ثورة يوليو ٥٢ التى كان أول برنامج اجتماعى لها هو قانون الاصلاح الزراعى بماتضمنه من تحديد الملكية الزراعية وتوزيع جانب كبير من الأراضى الزراعية على الفلاحين .

# الحواشى

(١) دار المحفوظات . دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .

(٢) د . وليم سليمان ، الفلاح المصرى وملكية الأرض ،مقال بمجلة الطليعةالعددالأول يناير سنة ١٩٦٥ ، ص٣٣ ، ٣٤ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية سنة ١٩٠٩ ، ص٨٢ ، ١٤٠ .

(٤) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، بولاق سنة ١٨٨٩ ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .

(٦) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدى توتى سنة ١٢٥٦ هـ ، رقم ١٣٦٤ عين ١٨ مخزن ١٨ .

(٧) Baor G. AHistory of Landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962,pp42, 43

(٨) دار الوثائق ، س١/٥/٤ صادر ، وحدة ديوان المعية السنية عربى ، رقم ٥٩أ من ٢٢ جماد أول سنة ١٢٦٧هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٠٦ ، ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٩) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عامى ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجريين ، كتاب الهلال الجزء الأول ، عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ .

(١٠) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(١١) د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

(١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ دفتر ١٨٥ معية تركى رقم ١٧٢ لرادة الى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .

(١٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٤) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ،

(١٥) الوقائع عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .

(١٦) د. المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩هـ رقم ٧٠٥٩ عين١٢٧ مخزن ٦ ،ص١٦٦ — دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

(١٧) جرجس حنين، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى،القاهرة سنة١٩٠٤ ،ص٢١٥

(١٨) Crouchley, A.E, The Economic development of modern .Egypt Bristol, 1932, p121.

(١٩) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢٠) التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بشأن الاصلاحات فى مصر ، الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٢٢) الطائف عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .

(٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق، ص٢١٣ .

— عزيز خانكى ، الملكية العقارية فى مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٦١ .

(٢٤) يعقوت أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص٢٦٦ .

(٢٦) Baer. G, op, cit, .p 35

(٢٧) د. على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة سنة١٩٦٠. ص٢٢٣

(٢٨) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٩) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٣٨ .

(٣٠) تيودور روذشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .

(٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨

(٣٢) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ( ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ ) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٨٣ .

(٣٣) Baer.G. stadies in the social History of modern Egypt, chicago, 1969. p.p 100, 101.

(٣٤) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٣٥) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محافظ أرقام ٦ ، ٧ ، ٩ .

(٣٦) أحمد عرابى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٤٠٩ .

(٣٨) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محافظ أرقام من ١ - ٤ تلغرافات .

— د. المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية .

(٣٩) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين .

— دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٠) د الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين .

(٤١) المصدر السابق محفظة رقم ٣ تلغرافات .

(٤٢) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٧ .

(٤٣) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٥ ، ١٦ .

(٤٤) المصدر السابق ، محافظ رقم ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين .

(٤٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ، ج٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

(٤٦) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٧) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .

(٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٥ تلغرافات .

(٤٩) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين،القاهرةسنة ١٨٨٤ الجزء الخامس ،ص٤٩.

(٥٠) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين .

(٥١) Charles Issawi, Egypt, Aconomic and Social analysisis Oxford. 1941. p37.

(٥٢) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٢ .

(٥٣) Baer. G. A. History of Landownership of modern Egypt, pp. 37 – 8

(٥٤) دار المحفوظات ، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ جـ٢ رقم ٢٧٠٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .

(٥٥) دار المحفوظات ، سجل بيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوطمن سنة١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ حفظ نوعى رقم١٦٢٠/ مخزن ا تركى .

(٥٦) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٦٢٧ .

(٥٧) تقرير لورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٠ ، ص ٩ .

(٥٨) Baer. G. op Cit, pp 87, 88.

(٥٩) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ص ٩٦ .

(٦٠) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ص ١٤٤ — ٤٦

— د. محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٦١) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، ص٢٠٥ .

(٦٢) د محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص٧٧ .

(٦٣) د . المحفوظات No 87,Daira Sania purchases an sales; p. Hole 13 Stre 2

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٨، ج١ ،ص٥٦ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص٥٧ .

(٦٦) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مجموعة أوراق عابدين ، محافظ الإلتماسات دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضم قانون لإيجارات الأطيان .

(٦٧) جريدة الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة الانجليزية فى الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم دكتور يونان لبيب رزق .

(٦٨) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير الأهرام سنة ١٩٦٩ ، ص٢٦٢ .

(٦٩) د المحفوظات ، ملف خدمة إبراهيم حليم باشا مدير البحيرة رقم ٢٨٤٩٣ ، عين ١ دولاب ٦٤ .

(٧٠) مجلة الكاتب ، أهمية الأوامر العمومية لوزارة الداخلية كمصدر لتحقيق أحداث ثورة سنة ١٩١٩ ، مقال بقلم إبراهيم محمد الجواهرى ، ص١٠٧ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص٤٢ .

(٧٢) الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٣ ، نفس المقال .

(٧٣) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص٣٢، ٤٢ .

(٧٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٤٣ .

(٧٦) تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، ص ٥٥ .

(٧٧) Assawi, oq, Cit, p37

(٧٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام إلى كيرزون فى ٢٥ مارس ،ص ٢٢١

(٧٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص١٥٢ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص١٥٣ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٩

(٨٢) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام إلى كيرزون فى ١٩ و ٢٢ مارس ص ٢١١ — ٢١٤ ، ٢١٧

(٨٣) المرجع السابق ، تقرير شيتهام فى ٢٥ مارس ص ٢٢٢ و ٢٢٣

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣

(٨٥) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام فى ٢٢ مارس ، ص ٢١١

(٨٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٦

(٨٧) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير اللنبى فى ٣٠ مارس ، ص ٢٩٠

(٨٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣

(٨٩) المرجع السابق ، ص ١٧٧ — ١٨٣

(٩٠) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٣١

(٩١) د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى ، القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ص ١٦٠ ، ١٨٩

(٩٢) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤

(٩٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ج ١ ص ٢٦٣ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ ، ١٨١

(٩٤) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

(٩٥) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١

(٩٦) وثائق رياسة الجمهورية بعابدين ، نقلت لدار الوثائق ، ديوان عربى خديوى نظارة المالية سنة ١٩١٠ مذكرة من نظارة المالية الى رئيس ديوان عربى خديوى .

(٩٧) Sir Thomas Russel pasha, Egyptian Sirvice, 1902 -- 1946, London 1944, p35 .

(٩٨) فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٣ ، ٩٤

# المصادر والمراجع

## أولا : الوثائق

### ( ا ) مجموعة دار المحفوظات :

١ - دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .

٢ - سجل بيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومى ، ١٦٢٠ حفظ نوعى ، مخزن ١ تركى .

٣ - دفتر تسجيل العقود والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية ١٨٩٥ ، جزء ثانى رقم ٨ ٢٧ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .

٤ دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة بموجب تقاسيط رجب ١٣٨٥ هـ

٥ - دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه والتجربة وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديله اللذين صاروا رزقه بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدى توتى ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

٦ - مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ .

٧ - دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٨ ــ دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ ــ ١٨٩٤ ج٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٩ ــ ملف خدمة إبراهيم باشا حليم مدير البحيرة رقم ٢٨٢٩٣ دولاب ٦٤ عين ١ .

١٠ ــ دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية ١٨٨٢ .

NO.- 84, Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 13 Store,2.

(ب) مجموعة دار الوثائق :

١ ــ محفظة رقم ٤٢ عن الفلاح .

٢ ــ س ١/٥/٤ صادر وحدة ديوان المغية السنية عربى رقم ٥٩أ من ٢٢ جمادى أول ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب ١٢٦٧ هـ

٣ ــ أوراق الثورة العرابية : محافظ أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ تلغرافات

ــ محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم

ــ محافظ أرقام ٧، ٨، ٩، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ قضايا المتهمين .

(ح) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :

ــ محافظ الالتماسات ( دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون لإيجارات الأطيان )

( ى ) مجموعة وثائق رياسة الجمهورية بعابدين :

ــ ونقلت أخيراً لدار الوثائق ديوان عربى خديوى . ملف نظارة المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً : المراجع:

١ ــ التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ .

٢ ـ تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٠ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩٠١ .

٣ ـ تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٦ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩٠٧ .

٤ ـ تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٢ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩١٣ .

٥ ـ تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٣ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩١٤ .

٦ ـ مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية ١٩٠٩ .

٧ ـ الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٨ .

٨ ـ دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ ـ ١٨٨٢) القاهرة ١٩٥٥ .

تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .

٩ ـ مذكرات أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٥٣ .

١٠ ـ البرت فرمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ .

١١ ـ تيودور وذشتين ، تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ .

١٢ ـ جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٠٤ .

١٣ ـ دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث القاهرة ١٩٥٤ .

١٤ - سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، جـ٥ القاهرة ١٨٨٤ .

١٥ – دكتور على الجريتلى، تطور النظام المصرفى فى مصر، القاهرة ١٩٦٠.

١٦ – عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٨.

١٧ – عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٤٨ .

١٨ – عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٨.

١٩ – فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، القاهرة ١٩٥٨ .

٢٠ – دكتور محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ .

٢١ – د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٧ .

٢٢ – مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢٣ – دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٢ .

٢٤ – يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، مترجم ، بولاق ١٨٨٩ .

Baer G : A History or Iandownership in Modern Egypt, 1800 – 1950. London, 1962.

——————— Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969.

Charles Issawi : Fgypt an economic and Social analysis, Oxford, 1941.

Lards D. S. : Bankers and Pashas, Harvards, 1958.

Russel, Pasha : Egyptian Servics. ( 1901 – 1946 ), London, 1947.

Crauchley, A. E, The ecoromic developmevt of Modern Egypt Bristol; 1938.

# الدوريات

١ ــ مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ، الملكية العقارية فى مصر مقال بقلم عزيز خانكى .

٢ ــ الطليعة العدد الأول يناير ١٩٦٥ ، الفلاح المصرى وملكية الأرض بقلم دكتور وليم سليمان .

٣ ــ الوقائع عدد ٣١ ديسمبر ١٨٦٦ .

الكاتب عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

٤ ــ الطائف عدد ٢٩ أبريل ١٨٨٢ .

٥ ــ الأهرام عدد ٢٨ يوليو ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة الإنجليزية فى الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم د . يونان لبيب رزق .